التوسع العشوائي ومشكلاته الحضرية
دراسة لمدينة الرمادي

الدكتور كمال محمد جاسم العاني
جامعة الانبار / كلية التربية للبنات
قسم الجغرافية

الملخص

يعتبر النمو العشوائي للمدن ظاهرة غير حضارية ولها أبعادها السلبية على البنيةالتخطيطية والمعمارية التي تنعكس بدورها على نمو المدينة وحياة السكان وقد حاولنا في هذا البحث الوقوف على ظروف نشأتها وتطورها منذ نشأة المدينة حتى وقتنا الحاضر حيثُ أن النمو العشوائي فيها يختلف كثيراً عنه في المدن اخرى في العالم وذلك بسبب الظروف الأجتماعية والأقتصادية للسكان من ناحية وكذلك الوضع الأقتصادي للعراق ككل وللمدينة بشكل خاص مما ولد نوعاً خاصاً من النمو وهو تداخل أستعمالات الأرض مع بعضها عكس ماهو مخطط لها وفق التصامييم الآساسية مما رسم صورة خاصة للمدينة جاء نتيجة الوضع السياسي والأقتصادي السائد في البلد وكذلك غياب السلطة والقانون مما ترك مجالاً واسعاً للذين يكيفون الأستعمال وفقاً لمصالحهم الشخصية الخاصة لأجل أن يلبي حاجاتهم المالية وكذلك محاولة الأستفادة من ذلك مستقبلاً والطمع في أمتلاك أراضي جديدة خارج التصميم وسبقوا التصميم لفرض هذه الحالة على التخطيط مستقبلاً ناسين او متناسين ما تتركه من أثار سلبية على المدينة وعلى سكانها مستقبلاً وأن تظهر بمظهر مشوهاً عكس ما هو مرسوم لها .

Summary

The unplanned growth of cities phenomenon is civilized and has the dimensions of the bad planning and urban areas which, in turn, on the growth of the city and the life of the population have tried in this paper to

stand on the circumstances of its creation and evolution since the emergence of the city until the present day where the unplanned growth which is very different than in cities other in the world, Because of social and economic conditions of the population on the one hand, as well as the economic situation of Iraq as a whole and the city in particular, generating a special kind of growth is overlapping land uses with some reverse what is planned according to Al designs fundamental than paint a picture especially for the city was the result of political and economic situation prevailing in the country, as well as the absence of authority And the law, leaving ample room for those who are conditioned to use and according to their personal interests are special in order to meet the needs of financial as well as try to take advantage of that future, and greed to acquire new land outside the design and preceded the design to force this situation on future planning forgetting, or forgetting what you leave a negative impact on the city and its inhabitants Future and present itself as the opposite of what is distorted her decree.

المقدمة

لاشك ان الوظيفة السكنية هي أول نشاط بشري أستقراري مارسه الأنسان لتكوين المدن والأنظمة الحضرية المختلفة ، فحاجة الأنسان الى المسكن جعلته يفكر في أقامه بيئات مختلفة منها زراعية " ريفيه " وأخرى حضرية " مدنية " وبحكم تطلعه الى اختيار نوعيه السكن المناسب المخدوم استطاع أن يحقق هذا النمط السكني داخل المدن مستفيداً من مبدأ التجاور السكاني المتوفر في بيئة المدن ، وبسبب الزيادة السكانية الغير متوقعة في المناطق الحضرية انعكس على النمو الغير متوازن اصبحت ظاهرة السكن العشوائي واحده من أبرز المشاكل التي تعاني للمدن
منها الدول النامية في الوقت الحاضر ، والتي اصبح حلها يزداد تعقيداً يوماً بعد أخر ٠ مما انعكس ذلك على خلق المعوقات الجديه أمام عملية التنمية الأجتماعية الأقتصادية فهي تعد من اكبر مراكز الخطر على الحياةالمدنية في العالم النامي من النواحي الأقتصادية والأجتماعية ولأمنية
وبحكم تعدد المسببات ومظاهر هذه المشكلة فقد تناولها المختصون في مجالات كثيرة منها الأقتصاد والأجتماع والتخطيط والهندسة المعمارية والبيئية وهذه تنتشر في أنحاء كثيرة من دول العالم وتسمى بتعابير متعددة منها السكن القزمي ومدن الصفيح والسكن السرطاني والمتجاوزين والسكن عشوائيات ومدن الاكواخ ومدن الكارتون وأحياء اللاقانوني كما وتستخدم بعض المصطلحات من قبيل واضيعي اليدعلىأساس أنها تعني الشيءنفسه ولقد عرف المعهد العربي للأنماء المدن للأحياء العشوائية بأنها مناطق أقيمت مساكنها من دون تراخيص في أراضي تملكها الدوله أو يملكها أخرون ، وغالباً ما تقام هذه المساكن خارج نطاق الخدمات الحكومية أو استعمال مخالف لما هو مخطط له.

ولعل أبرز السمات المميزه لهذه التجمعات السكانيه هي الأزدحام السكاني والكثافه العالية وتدهور حالة الابنية السكنية والنقص في الخدمات الأجتماعية والتحتية ومدينة الرمادي إحدى المدن التي لميأخذ النمو الحضري فيها طريقه بشكل متوازن مما خلق صعوبات كثيرة وجدية أماعمليه التنمية الأجتماعية والأقتصادية ، مما ألحق ضرراً بالغاً في البيئة السكنية عموماً
وقد ظهرت أزمه السكن العشوائي في هذه المدينة وبمراحل وأشكال متعددة ومختلفه مما أثر على بيئة المدينه "الرمادي " الوظيفية والمورفولوجية بشكل لايمكن تجاهله

أذن أن هذه النشاطات أي السكن العشوائي يقوم بتخطيطه وتشيده الأهالي بأنفسهم على الأراضي الزراعية والصحراوية أو أراضي الدولة أو استعمال مخالف للمخطط وغالباً ما تكون هذه الأراضي على أطراف المدينة وبأستثناء الأستعمال المخالف قد تكون داخل المدينة . وهي غير مخططه وغير خاضعة للتنظيم ولا يسمح بالبناء عليها

لمحة تاريخية :
سميت مدينة الرمادي بهذا الأسم نسبة الى "تل الرماد " الذي كان يمثل مركز ألأستقرار البشري الأول في المدينة قديماً عندما كانت محطة للقوافل التجارية المتجهة الى بلاد الشام ٠
نشأت مدينة الرمادي قصبة أستحدثها الوالي العثماني مدحت باشا عام ١٨٧٠م / ١٢٨٧هـ ٠ لغرض ادارة شؤون العشائر في المنطقة المحيطة بها ، ثم استمرت بعد ذلك بالتطور والنمو منذ عام ١٩٢٣ حيث فتح الطريق بين بغداد ودمشق الذي يمر بها .
وجاءت تسمية الرمادي نسبه الى تل كبير يقع على نهر الفرات ، ويطلق عليه "تل الرماد " ، بعد ذلك اصبحت محطة استراحة للمسافرين للتزود بالماء والطعام والاستراحة ٠{١}
بدأ السكن فيها بشكل فعلي عام ١٩٣٢ بعد ربطها بمجموعة من الطرق والشوارع مع المناطق المحيطة بها وبين اجزائها المختلفة ، كل ذلك ساعد على النمو العمراني وبدأت المساكن تظهر فيها بشكل واضح جداً .
أغلب سكان المدينة أولاً من أبناء المدن الغربيه للمحافظة والمناطق المجاوره وكذلك عشائر الدليم والتي منها ((البوعلوان ، والبوعساف ، البوذياب ، البومرعي ، البوخليفه ، البو ريشه ، الخ.....)) ٠
وتمثل حاليا المركز الأداري لمحافظة الأنبار والتي تبعد عن العاصمة بغداد ١١٠كم ، حيث استحدث القضاء بموجب المرسوم الجمهوري المرقم ٤٩٤ في ١٩٧٣/١٢/٢٤ تبلغ مساحة القضاء ((٧٩٣٩ كم^{٢})) و تشكل نسبه ٥.٥% من مجموع مساحة المحافظه ٠ {٣}
كما تعتبر مدينة مهمه بالنسبه للتجارة بين العراق وسوريا والأردن ، بالأضافة الى الأرتباط الغير مباشر الأن مع التجارة التركية عن طريق محافظة نينوى يعزز ذلك ارتباطها بالخط السريع الذي يربط جنوب العراق مع الدول المجاورة والمدن الاخرى القريبة منها ٠
كما عزز السكن في الفترة اللاحقة بعدد من العشائر التي منها عنزه وشمر بالأضافة الى مجموعة من الأكراد ٠
يقع بين مدينة الرمادي والفلوجة مطار ((سن الذبان)) الذي أسسه البرطانيون عام ١٩٣٥ قرب الحبانية ، وقد كان معسكراً تنتقل إليه القوات الجوية البرطانية من المعسكرات الأخرى .
كما قد أستقر جزء من الجيش العراقي في المدينه منذ عام ١٩٥٥ ٠
بعد أن ألغيت معاهدة ٣٠حزيران ١٩٣٥ ، والتي تنص على أن تقوم بريطانيا بأنشاء قاعدتين جويتين في الرمادي والشعيبة وفي نيسان عام ١٩٥٦ فتحت أقنية مائية لبحيرة الحبانية {٧} ٠ كل ذلك عزز نمو المدينة وتوسعها وإزدياد عدد سكانها والهجرة إليها لذلك كانت المدينة الأكثر إزدحاماً بالسكان من المجتمعات المجاوره لها٠ كما أن السكان عادة يفضلون السكن والأستقرار

بها بشكل دائم . لكونها المركز الأداري للمحافظة . كذلك النظام الخدمي الذي تقدمه المدينة لسكانها بشكل منتظم ، أذ يشمل هذا النظام جميع المؤسسات الخدمية العامة المجتمعية والصحية والسكنية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى . والتي تجعل من أرض المدينة البيئة الأكثر تطلعاً لأحتياجات الأنسان المعاصر وقد كان لقيام جامعة الأنبار فيها عام ١٩٨٨ دوراً واضحاً في تطور وتوسع النهضة العمرانية والثقافية التي انعكست بدورها على بقية الانشطة والخدمات الأخرى ٠
هذا بالأضافه الى تركز الأنشطة التجارية والزراعية والسياحية والصناعية المختلفة كل ذلك انعكس على نمو السكان وتطوره منذ التأسيس حتى وقتنا الحاضر ٠
حيث نلاحظ سكان المدينة كان عام ١٩٥٧ حوالي ((١٥٠.٢٥٤)) نسمة ثم أرتفع عام ١٩٨٧حوالي ((١٩٢.٥٥٦)) ويقدر أنه وصل عام ٢٠٠٧ حوالي ((٢٣٠.٤٨٠)) نسمة [٣] ٠

عندما نلاحظ عدد السكان والمساحات لكل قضاء في المحافظة كما في الشكل رقم (٢) نجد أن مدينة الرمادي تأتي بالدرجة الأولى من حيثُ المساحة كأوسع من جميع المدن عدى مدينة الرطبة التي يتخللها الأراضي الصحراوية وكذلك من حيثُ عدد السكان . كل ذلك دعم مركز المدينة معزز بالخدمات والموقع الأداري الذي دفعها بشكل واضح ومتميز ، والأن هي المركز الأداري لمحافظة الأنبار والتي لا تبعد كثيراً عن العاصمة بغداد وعن بقية مدن المحافظة ككل جعلها ذات خصوصية للتوسع السكاني وإزدياد الهجرة إليها سواء الخارجية أو الداخلية أو المحلية من ريفها الى داخل المدينة . حتى القادة العسكريين الأمريكيين يعتبرون المدينة منطقة تنقل سهلة للمقاوميين ومنحت خصوصية معينة حتى في العمليات العسكرية . والذي ساعد على نموها وأستثمارها في التقدم هو بعدها عن الحرب العراقية الأيرانية وما أحدثتة من الأثار المدمرة على كثير من المدن المجاورة لها .
كما جعلت مأمناً لكثير من المواطنين سابقاً وأثناء الحرب الأخيرة . حيث منهم وصلوا المدينة لأن يكون بشكل مؤقت ولكن لماأستحسن المدينة وأهلها نقل سكنه أليها وبشكل دائم .وما كثير من العوائل البصرية والكردية إلأ خير دليل على ذلك . وعلى هذا الأساس نجد مجتمع مدينة الرمادي مكون من طيفاً جميلاً من السكان ويضم فيه ما بين البدو سكان البادية والريف والمدنيين في المناطق القريبه وكذلك أبناء العشائر على أختلافها . بالأضافة الى أبناء الجنوب والشمال مع تواجد بعض العوائل من القطر السوري والمصري والسوداني . كلها جاءت مجتمعة على زيادة الضغط على المدينة وتوسعها مما اضطرها أحياناً على النمو الغير متوازن والغير مدروس الذي انعكس على وضعية المدينة التخطيطية وخروجها في أحيان كثيرة عن المرسوم لها .

شكل رقم (٢) البياني لمحافظة الأنبار

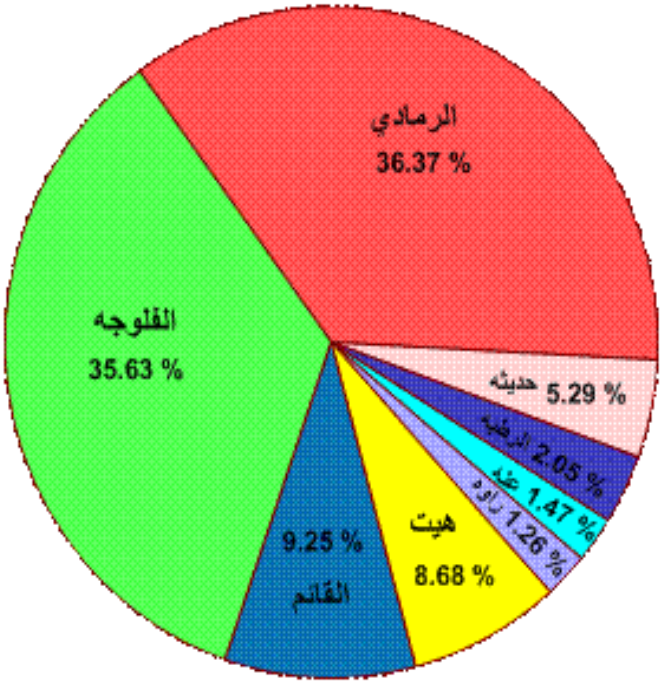

المصدر / وزارة التخطيط / وحدة المساحة / العراق _ بغداد ، سنة ٢٠٠٠

الواقع الأقتصادي:

يعتمد جزء كبير من أقتصاد المدينة على الزراعة وذلك لأنها محاطة بريف واسع ومخدوم بالماء من نهر الفرات . حيثُ تنتج كميات كبيرة من المحاصيل الزراعية والحبوب والتمور . أما في قطاع الصناعة فأن توفر الخدمات والمواد الأوليه فيها وفي بقية أجزاء المحافظة أو المحافظات القريبة وتوفر شبكة نقل جيدة ساعد على قيام كثير من الصناعات منها معمل الزجاج والسيراميك ومعامل المواد الأنشائيه و معامل النسيج و الأسمده و العلف الحيواني بالأضافة الى معامل الثلج . إلا أن أغلب المواد الصناعية لا تكفي المدينة احياناً او بقية أجزاء المحافظة ، والأساس الاقتصادي للمدينة هو من الصناعة والزراعة والخدمات بالأضافة الى مساهمة بعض القطاعات الأخرى كقطاع النقل والمواصلات والتخزين والتمويل ومحطات الوقود والغاز وتربية الثروة الحيوانية والسمكية . وهناك عدد من الحقول لتربية الدواجن والمفاقس وكذلك مجازر ذبح الدجاج .أما قطاع الخدمات يأتي بعد ذلك حيثُ تشمل خدمات الأسواق والمطاعم والمقاهي والوكالات التجارية بالأضافة الى العاملين في دوائر الدولة المتعددة الخدمات سواء لسكان المدينة أو سكان المحافظة ككل بأعتبارها المركز الأداري للمحافظة .

الوظيفة التجارية:

تعد الوظيفة التجارية من أهم الوظائف التي تقدمها المدينة لسكانها وسكان المناطق المجاورة والمسافرين المارين بالمدينة بأتجاة مدن المناطق الأخرى والدول المجاورة كما تعتبر من الفعاليات التي تسيطر على نسبه عالية من العاملين في النشاطات الحضرية بالرغم من أنها لا

تشمل ألا نسبه قليله من مساحة المدينة والبالغة في المعدل ٥% من مساحة المدينة . ويتميز هذا الأستعمال بأحتلالة أفضل المواقع داخل الحيز الحضري وأعلاها قيمة مقارنة بالأستعمالات الأخرى {٨} ٠ وأن مساحة هذا الأستعمال تتباين من مدينة الى أخرى حيثُ أن لكل مدينة خصوصيتها وبنشاطتها من ذلك وقد لايشكل أعلى من٥% من مساحة المنطقة المعمورة في المدن الأمريكيه وإن الأستعمال التجاري لايتعدى٠.٤٣% و٠.٣% في مدينتي النجف ولكنه يرتفع الى١.٩% في مدينة بغداد عام ١٩٧٢ولكن البصرة تصل الى ٩% وكونها الميناء الوحيد ولكن تصل في مدينه الرمادي ٢%

ولكن بعد احتلال العراق وتدهور الأوضاع الأمنية في القطر عامة ومدينة الرمادي خاصة ولصعوبة الدخول الى مركز مدينة الرمادي حيثُ تمركزالوظيفة التجارية أخذت هذه الوظيفة بالنمو السريع في عدة أحياء وأتجاهات مختلفه أدت الى ظهور مناطق تجارية سواء في حي التأميم أو القادسية أو حي الملعب والأندلس وبعض الأحياء الأخرى . والأن منطقة التأميم والجزيرة كانت هي الأقوى بسبب صعوبة العبور على الجسور المقامة على نهر الفرات وناظم الورار . هذا كان دافعاً للنمو العشوائي واختلاط الأستعمالات المتعددة للأراضي .

شبكة النقل

توجد شبكة شوارع داخلية تخدم أحياء المدينة بعضها مع البعض الأخر وبين مركز المدينة وأحياء التأميم والمحيطة بها . بالأضافة الى منطقة الجزيرة ، كما نجد فيها خط المرور السريع الذي يربطها مع بغداد وبقية محافظات الجنوبية وصولاً الى الدول المجاورة منها سوريا والاردن وعند الكيلو ١٦٠ فرع يتجه الى منفذ عرعر الحدودي على الحدود العربية السعودية .وتمر بها ايضاً سكة حديد (بغداد - القائم) وهي لها دور كبيرفي نقل المسافرين والبضائع من والى بغداد الى الحدود السورية عند منطقة القائم . ولو أن جميع الشبكات النقل بحاجة الى صيانة وأعادة تأهيل بسبب الظرف الذي مرَ به البلد .

الخدمات التعليمية

توجد في مدينة الرمادي بمحافظة الأنبار جامعة واحدة تظم عدد من الكليات العلمية والأساسية أهمها :

١- كلية الطب البشري ٢- كلية طب الأسنان ٣- كلية الهندسة ٤- كلية الحاسبات ٥- كلية العلوم ٦- كلية الزراعة ٧- كلية التربية المختلطة ٨- كلية التربية للبنات ٩- كلية الأداب ١٠- كلية القانون ١١- كلية الادارة والاقتصاد ١٢- كلية التربية الرياضية ١٣- كلية علوم القرأن ٠

تظم أكثر من ٩٠٠٠ طالب وطالبة . كما توجد فيها كلية المعارف الخاصة التي تضم أيضاً مجموعة من الأختصاصات كما توجد فيها مديرية عامة للتربية تضم مجموعة من مدارس و الحضانة ورياض الأطفال والمدارس الأبتدائيه والمتوسطة والثانوية والأعدادية والأعداديات المهنية (زراعة . صناعة . تجارة) بالأضافة الى معهد اعداد المعلمين والمعلمات ٠

خـــــطـــــة الـمـديـنـــــه

يقصد بخطة المدينة . هي الأطر المكانية والزمانية لتنظيم حركة المدينة واتجاهاتها المستقبلية أو ما يسمى ((بالتصمييم الأساسي)) وقد بعدة تعاريف منها :

مخطط شامل يهدف الى توجية نمو وتنمية المدينة عمرانياً لمدة ٢٠ – ٣٠ سنة قادمه . ويعتبر أيضاً برنامج عمل وخطة لتطوير المدينه من خلال تحقيق مجموعه أهداف يضعها المخطط وتوافق عليها الجهات ذات الشأن لتصبح قانوناً ملزم التنفيذ {١٤} . ويبين التصميم الأساسي الهيكلي المستقبلي للمدينه وتغيير استعمالات الأرض المستقبليه وتوقيع الفعاليات والكثافات السكانيه في المناطق الحضريه وشبكه الطرق وأنظمه النقل الازمه لربط الفعاليات وسهولة الأتصال فيما بينها . حيثُ يوضع التصميم لمدة ٢٠- ٢٥ سنه ويتم اعادة النظر في التصميم الأساسي خلال فتره تتراوح من ٥ – ١٠ سنوات {٥} . وهذا يجعل التصميم الأساسي يتم على عدة مراحل ، واعادة النظر هو نتيجه طبيعيه لعمليه التطور العلمي والتكنولوجي أسرع في مختلف العلوم التي تطرح بأستمرار متغيرات جديده على مجتمعات المدن . وكذلك بسبب متغيرات نمو حجم السكان وتلبيه المتطلبات الجديدة لتكوين مجتمع متجانس ومتنامي أجتماعياً وأقتصادياً .

وقد أعتمد العراق وضع المخططات الأساسية لمدنهِ منذ خمسينات القرن الماضي . فمدينة الرمادي تم وضع مخططها الأساسي من قبل شركه ((بولسيرفس)) البولندية بالأضافة الى بغداد ومدن العراق الشمالية . أن الأتجاهات المكانية لمعظم مدن العراق بما فيها مدينة الرمادي هي توجهات أفقية بحته ، بأستثناء مدينة بغداد التي أعتمدت بعض الشيء البناء العمودي .

إن شكل الزحف العمراني الحضري للعديد من المدن آفه حضريه من نوع جديد تلتهم كل ما بجوارها من أراضي زراعيه لتحويلهالى استعمالات حضريه للسكن والخزن والأنشطه الصناعيه المختلفه .

وينشأ هذا النوع من التمدد عندما لا يحصل تلائم مناسب بين خطه المدينه واتساعها الحضري ، أو يحصل عندما يستنفذ عمر الخطة الزمنيه بحيث لا تستطيع الخطه مواكبة التطورات الحضريه للمدينه واستيعابها ، وهنا لابد من اجراء بعض التحديثات المكانيه والتخطيطيه الموضوعه للخطه بالطريقه التي لا تمكن الخطه مواجهة التحديات الحضريه .

وهذا ما حدث في مدينة الرمادي بسبب الزياده السكانية وغياب القانون والسلطة وزياده القدره المادية لبعض المتنفذين .

حتى جاءت معالم مدينة الرمادي مغايره للتنظيم خلال فتره الاحتلال وكانت عاجزه عن تقديم تصاميم أساسيه بديله مما جعل عشوائية النمو و هي السائدة .

خصائص السكان

تمتاز أغلب مدن العراق بميزه الزيادة السكانية الكبيرة قياسا بالمناطق الريفية التابعة لها . ويعود السبب الى زيادة عدد سكان الحضر بسبب الهجرة خاصة المدن الكبرى سواء كانت العاصمه أو المراكز الأداريه للمحافظات طلباً للسكن المريح وتوفر الحاجات ومستلزمات الحياة الكريمة وهذا متوفر في المدن الرئيسية لذلك تغلب الزيادة بسب الهجرة أكثر مما هو الزيادة الطبيعية بسب الولادة والوفيات {١١} . ومن هذه المدن الكبيرة مثلاً مدينة بغداد حيثُ اصبح سكانها يزيد على ((٥)) مليون نسمة والموصل والبصره أكثر من ((٣)) مليون نسمة بالأضافة عدد أخر من المدن الكبيرة ذات المراكز الأدارية للمحافظات والتي بدأت تعبر المليون نسمة بعد عام ٢٠٠٥ والتي منها مدن /الحلة / الرمادي / الناصرية / النجف / بعقوبه / سليمانية / أربيل . كما أن هناك مدن أخرى مرشحة لمرتبة المليونيه في غضون الاعوام القليلة المقبلة كمدينة / كربلاء / السماوة

/ تكريت / واسط / . حيثُ أن أغلب الزيادة السكانية ناتجة بسبب موقعها الأداري والخدمي لذلك نجد نموها يختلف عن المدن الصغيرة أو المناطق الريفية ، وأن أهم الخصائص الديموغرافية للمدن هو توفير نوعين من الأماكن الأول للسكن والأخر للعمل ، بخلاف توجهات سكان القرى الزراعية والأرياف الذين يسكنون ويعملون في حقولهم الزراعية . ففي حالة النوع الأول نجد أزدياد الطلب على الأرض بفعل زيادة قيمتها الأقتصادية بسبب اختلاف نوع العمل الذي يمارس عليها من قبل السكان . وبحكم التوزيع الجغرافي للسكان في المدن الذي تزداد نسبته في مراكز المدن وتقل في الأطراف ، لذا فإن التوزيع السكاني للأستعمالات الأرض يكاد يكون المحرك الأساسي لتوزيع السكان وتحديد كثافتهم السكانية العامة داخل المدينة {١٥} ، فالسكان يتبعون دائماً تواجد الخدمات ، وبما أن أغلب المدن العراقية ذات توسع أفقي فإن أجراء أي عملية تخطيطية للخدمات سوف تكون على حساب المناطق الزراعية أذا كانت بجانب الأراضي الزراعية أو على حساب الصحراء اذا كانت مجاوره لها .

حيثُ يكون لكل منها أضراره ففي الأولى سوف تأكل أغلب الأراضي الزراعية ، وفي الحالة الثانية نجد المناطق الصحراوية بحاجة الى كلفة أكبر لغرض توفير الخدمات وتهيئة الأجواء المناسبة للسكن المريح .

ولأجل تقليل الضغط الكبير على المراكز الخدمية المركزية في المدن سوف تصبح هذه المناطق الخدمية الجديدة مناطق تجمع سكانيه كبير أيضاً ، سوف تحتاج هي الأخرى في المستقبل الى توسع أخر على حساب مناطق مجاورة محيطة لها ، لذا يستوجب رسم خارطه طريق أو خارطه تصميم أساسي تنظم التوسع الحضري الحديث وإلا تكون الحاله هي أنتشار سكاني بالطريقة العشوائية بأتجاه المناطق المجاورة {٦} .

التوسع الحضري للمدن العراقية

تعتمد طبيعة النظام الحضري في العراق على عدة مقومات جغرافية حيثُ تؤثر في تحديد صور وأشكال ومحاور نموه ، كان للأنهار منذ القدم ومجاريها وتفرعاتها المتعددة الهوية البارزة في طبيعة المدن في العراق ، فضلاً عن عقد المواصلات ومحاورها ، فغالبية مدن العراق القديم ذات موقع نهري سواء كانت على نهر دجلة أم الفرات وتفرعاتها وروافد نهر دجلة {٦} . فضلاً عن البناء الطبيعي للعراق ((الاند سكيب)) وماله من علاقة مهمة في توزيع الظاهرة الحضرية . فإقليم السهل الرسوبي هو أوفر الأقاليم الطبيعية نموناً ، نظراً لأنبساط سطحة وصلاحيتة للأنتاج الزراعي منذ حوالي أكثر من خمسة الاف سنة . فتوزيع المدن العراقية موغل في القدم في قلب السهل الرسوبي ، لذا فهو يشكل البيئة الحضرية التي تمتاز أغلب مدنه بالتوسع الأفقي المطرد {١٠} . أما إقليم الأراضي المتموجة والجبلية شمال العراق فبسبب وعورة السطح وزيادة تضرس الأرض يصاب به التمدد الحضري بالأنكماش والتمحور كما هو الحال في مدينة السليمانية وأربيل .

أما المناطق الأقل تضرساً وتكون هضبية فنجد نشوء المدن يكون بأتجاه المناطق المرتفعة والقريبة من النهر كما هو الحال بالنسبة الى مدينة الرمادي التي أنشأة على تل مجاورة لنهر الفرات والتي تمت وتوسعت بأتجاة الهضبة في المناطق الأقل وعورة وتضرس . وكلما إزداد تضرس الأرض طبوغرافياً تبعثر النظام الحضري الى نويات متعددة وهذا الحال في إقليم الصحاري المتمثلة بالهضبة الغربية التي تميل مدنها ومستقراتها الحضرية الى خشية في التوغل الكبير في قلب الصحراء وذلك لقساوة ظروفها المناخية متخذة مناطق مجاوره للسهل الرسوبي ومجرى النهر مناطق نفوذ وتوسع كما هو الحال في مدينة الرمادي والسماوة على حد سواء {٤} .

أسباب نشوء المناطق والسكن العشوائي

أحتل التخطيط في العصر الحاضر مكاناً بارزاً بين الموضوعات التي تتسابق الأمم للأخذ بأساليبها للنهوض والسير قدماً في مسيرة الحضارة البشرية وفقاً لأهداف محدودة و واضحة المعالم للتطوير في شتى مجالات الحياة من أقتصادية وأجتماعية وعمرانية {١٣} .

ولكن نرى أن أغلب المدن الكبيرة تعاني من تزايد عدد سكانها بشكل غير طبيعي لاينسجم وباقي المدن الأخرى ضمن البعد الواحد أو الأقليم الواحد وتمثل هذه المشكلة أحدى المعضلات الرئيسية في البلدان النامية ، ويعزى السبب الرئيسي لهذه الزيادة الى الهجرة من الريف الى المدن من جهة وتحسن المستوى الصحي وأنخفاض معدل الوفيات وإرتفاع معدل الولادات من جهة أخرى {٩} .

كما أن تمركز خدمات أخرى ومصالح حكومية في هذه المدن الرئيسية وظهور العديد من الصناعات الحديثة ، أدى ذلك الى السعي للحصول على فرص عمل جديدة ومع سعي هؤلاء النازحين للحصول على مسكن ملائم حسب مواردهم الضئيلة داخل المنطقة السكنية للمدن أمراً صعباً ،

لذلك لجأوا الى أطراف المدينة حيثُ الأراضي الزراعية والصحراوية فأقاموا تجمعات عشوائية بتكاليف أقل ولكن بلا أي خدمات .

ويمكن أن نجمل عدة أسباب منها :

١. النمو السكاني المتزايد سواء كان سبب الزيادة الطبيعية أو الهجرة بكل أنواعها ٠
٢. قصور برامج التنمية والتخطيط عن تلبية حاجات النمو السكاني ٠
٣. أرتفاع البطالة .
٤. أرتفاع حدة الفقر لدى هؤلاء السكان وأنخفاض معدل النمو الأقتصادي
٥. تجاهل الجهات المعنية لهذة المشكلة . حيثُ أتت الأجراءات والقرارات الحكومية لصالح بعض المستفيدين من القائمين على الوحدات الأدارية والبلديات .
٦. أرتفاع أسعار الأراضي في داخل المدن وأرتفاع أسعار مواد البناء ٠
٧. ضعف الرقابة على هذا النمو أدى للزيادة السكانية ٠
٨. وجود مساحات واسعة من الأراضي التابعة للدولة سواء داخل المدن أوعلى طرفها .
٩. عدم وجود مخططات لتلك الراضي التي خارج المدن .

النتائج المترتبة على السكن العشوائي

تعاني معظم المدن الكبرى في البلدان النامية من أختلالات بيئية وأجتماعية بسبب إنتشار الأحياء العشوائية على أطرافها . وهي بنفس الوقت تعاني من مشكلة النمو السكاني الغير متوازن وتعاني أيضاً من تمركز نسبة عالية من سكانها في المدن الرئيسية ومحيطها ، والتي تستطيع أن توفر الخدمات لعدد محدود من البشر وإذا مافاق عدد السكان إمكانية المدينة ، فإن سكانها سيواجهون خطر نقص الخدمات .

نأخذ على سبيل المثال في العراق مدينة الصدر حيثُ يسكن فيها من ٢ – ٣ مليون نسمة على أطراف مدينة بغداد حيثُ تعاني من نقص شديد في الخدمات ، ويعيش قسم كبير منهم تحت خط الفقر ، ولا تكفي المستشفيات الموجودة بها من تغطية الخدمات الطبية مثلاً {١٢} ٠

أما في مصر فيعاني حي الدويقة في القاهرة والذي هو أكبر الأحياء الشعبية من ظروف معيشية سيئة جداً ، ويعيش في هذا الحي حوالي ٢/١ مليون نسمة ولعل أنهيار الجبل المطل علية الذي أدى الى مصرع العشرات من سكانه خير دليل على خطورة السكن هناك .
ولعل من أهم النتائج المترتبة على السكن العشوائي هي :
١. التوسع الحضري العمراني المفرط الذي أدى الى إلتساق المدن مع بعضها البعض أو مع القرى المجاوره .
٢. أضافة نسيج عمراني مشوه الى الى الكتلة العمرانية الأساسية .
٣. بناء مباني خارج حدود المدن والقرى وخارج المخططات المعتمدة والتي غالباً ما تكون أراضي زراعية مما أضطر الجهات المسؤولة الى التعامل معها كواقع حال ، وظلت في مشكلة أعداد مخططات لها غير منظمة وصعوبة أيصال الخدمات .
٤. النقص الشديد في المرافق العامة وبخاصة الصرف الصحي والماء والكهرباء .
٥. يكون خاضع للأجتهادات الشخصية سواء التخطيط العام أو مساحات قطع الأراضي أو التصميم الداخلي .
٦. أنتشار الأمراض و الأوبئة المعدية في مثل هذه الأحياء.
٧. ظهور كثير من العادات والتقاليد المنافية للعرف الأجتماعي وتعاليم الدين الأسلامي [١٩].

معالجات السكن العشوائي

أن مهمة التخطيط العمراني توفير البيئة الصالحة لكافة الأبنية بما يتلائم وأستعملات تلك الأبنية ، فيجب خلق بيئة سكنية صالحة للمناطق السكنية بحيث تكون بعيدة عن ضجيج المعامل وتلوثها وبعيدة عن طرق النقل السريعة وحوادث السيارات ، كما يتطلب موقع المدارس مناخ ملائم للدراسة وربطها بالمناطق السكنية [٢٠] .
ولأجل التخلص من كل نتائج النمو العشوائي والقضاء على أسبابه يجب القيام ببعض المعالجات التي من أهمها :
١. أهم خطوات معالجة المشكلة هي البحث عن أسبابها المباشرة وغير المباشرة.
٢. العمل على معالجة تلك الأسباب لأيقاف طوفان المخالفات .
٣. معالجة الوضع القائم المتراكم .
٤. أعداد مخططات للمدن والقرى العشوائية بعد أن أصبحت واقع حال .
٥. تجديد المخططات العمرانية الملائمة للتغيرات التي تحصل على بيئة المجتمع .
٦. أن تنظر الحكومة بشكل جدي الى حل هذه الأزمة بوضع خطة لذلك ووضع الحلول المناسبة .
٧. أجراء تعديلات على انظمة وتعليمات البناء .
٨. دمج القرى والمدن المتقاربة مع المدن الكبيرة القادرة على توفير وتحسين الخدمات .
٩. تكثيف الرقابة عن العشوائيات وعدم السماح بتوسعها .
١٠. طرح مشروع قانون الأستثمار العقاري للنقاش العام وأقراره بعد التأكد من صلاحيتة ، ووضع خطة لبناء وحدات سكنية مع الخدمات بشكل يواكب النمو .
١١. البدء فعلياً بحلول ومعالجات في بعض مناطق السكن العشوائي ورسم سياسات تنموية في المدن الصغيرة والأسباب وتشجيع أقامة التجمعات السكنية والمهنية والمناطق الصناعية خارج المدن وقيام الجهات الاداريه بتشجيع وتحفيز أقامة الأبنية المنظمة على محيط مناطق السكن العشوائي . بغية أيقاف نموها وتقليصها .

واقع وخصائص الأستعمالات العشوائية في مدينة الرمادي

ما من شك أن لحركة الزحف العمراني للمدن في العالم نتائج سلبية تتمثل في إلتهام الأراضي الزراعية وزيادة المساحة المتصحرة حضارياً [٦] .

فالمدينة كائن حي يولد وينمو وأثناء ذلك تستهلك بعض خلاياها وتبنى اخرى جديدة و قد يعتري الأرض بعض أعضائها فتجري عليه جراحة لأستئصاله ، أو قد يتخذ وسائل وقائية لمنع تجدد العلة وأنتشارها وهذا ما يعرف بتخطيط و أستعمالات الأرض [٩] .

كما لاحضنا سابقاً أن مدينة الرمادي ليست من المدن الموغلة في القدم وقد وضعت لها عدة مخططات أساسية نظمت نمو المدينة ، ولكن هي كغيرها حصلت عليها تجاوزات ، وأصابت بعض أجزائها في خمسينات القرن الماضي أو قبل ذلك ربما نزحت بعض العوائل من العشائر الساكنة في القرى التابعة لها وذلك بسبب الفيضانات لنهر الفرات أنذاك وغمر أراضيهم وقلة فرص العمل نزحوا الى مدينة الرمادي وسكنوا المناطق البعيدة عن المركز وأختاروا المناطق المرتفعة خارج تأثير فيضانات النهر كما أنهم جاؤوا لغرض الحصول على فرص عمل في المدينة كالوظائف الخدمية والزراعية وما الى ذلك .

ولكن السكن العشوائي في مدينة الرمادي ليس ككل المدن التي تمت فيها العشوائيات على طريقة مدن الصفيح أو التنك أو المقابر أو غيرها . وهذه الأراضي التي وقع عليها التجاوز قد بنيت على شكل بيوت طين أو خيام حيث لم تكن بالمستوى الرديء الذي كان سائداً لمدن الصفيح ، ولكن بمرور الزمن وبعد تحسن الوضع المادي للعائلة بدأ التحسن واضحاً على تلك الوحدات السكنية المستقلة و وزعت حسب رغبة الساكن بدون تخطيط من حيث صغر المساحة وضيق الطرق والأزقة وإلتوائها وإنعدام الخدمات فيها أنذاك وهذا كان في منطقة الحوز والملعب والثيلة ومنطقة البوعلوان .

وفي ثمانينات القرن الماضي تم تسجيل منطقة الحوز والملعب ولكن دون احداث تغير على عشوائيتها مما أنعكس على طبيعة الخدمات ، وبقي منها منطقة الثيلة ومنطقة البوعلوان لحد الأن دون تسجيل .

تعتبر المدينة مرأة الحضارة . فتخطيطها يعكس تخطيط الشعب الذي يعيش فيها . وتنعكس بذلك على فلسفتة الأجتماعية وتقدمه العلمي على مبانيها التي توضح حياة ذلك الشعب ومختلف عناصر نشاطاته . فمن أثار ومخلفات المدن القديمة أستطعنا لحد ما معرفة حضارات الأمم العريقة في التاريخ [٦] .

غير أن أزدياد النشاط والحركة والسكان مع غياب السلطة والقانون مع وجود طبقة متنفذة مادياً وادارياً زحفت الأستعمالات الأخرى كالسكن والصناعة والتجارة على الأراضي الزراعية المجاورة وعلى بعضها البعض ليختلط الاستعمال بطريقة مخالفة لما هو مخطط له وفق التصميم الأساسي والذي أدى الى تقطيع الأحياء السكنية الرائعة ، حيث بدأت تستعمل المباني في غير الغرض الذي أقيمت من أجله . وعلى ضوء ذلك تدهورت حالتها المادية بسرعة فانحط مظهرها ودب فيها العطب بشكل يصعب معه الأصلاح .

هنا تختلط الأستخدامات الأرضية بطريقة عشوائية غير منتظمة لتشمل المساكن القديمة والمساكن الحديثة بجانب مراكز التجارة والصناعة القائمة . وخدمات المدينة الأجتماعية والمزارع الداخلية ضمن حدود المدينة الأمر الذي جعلها كلها مجتمعة لم تصنف بطريقة أنيقة ومهندسة كمناطق حضرية متجانسة . فالذي يسير الأن في جميع أحياء الرمادي وبدون أستثناء يجد أختلاط أستعمالات الأرض مع بعضها البعض بطريقة ملفتة للنظر وباعثة على الخطر وقلة الراحة والسهر والتي منها الورش والمساكن والمتاجر و أماكن العبادة والمدارس بجوار المقاهي والقصابين وأصحاب الخضراوت والصناعيين و ورش تصليح السيارات والمكائن والصيدليات مع محلات بيع الدجاج مع المطعام ومحلات بيع الحلوى بطريقة ملفتة للنظر . وقلما أن تجد

مساحة واسعة في المدينة يسودها أستعمال واحد دون أختلاط حتى الأحياء السكنية الراقية . وهذا يترتب عليه مضاعفات لأخطار منها أنبعاث الروائح والأوبئة والبخار والغبار والضوضاء والأهتزاز وكثرة النفايات وزحام الطرق حيثُ أن قسم من هذه الأنشطة تحتاج الى اماكن وقوف سيارات للمتسوقين والمستفيدين من تلك الخدمات وكذلك سيارات جمع النفايات وسيارت الشحن والتفريغ بدلاً من وقوفها في الشار العام وأمام دور المواطنين وحتى الممرات الجانبية والشوارع الفرعية التي توصل الى دور المواطنين أصبحت تستعمل لأدخال المواد الخام الى المعامل واخراج السلع ولو حدث حريق أصبح من التعذر دخول سيارات الأطفاء لذلك المكان . يعتبر نمو الأحياء العشوائية وأختلاط استعمال الأرض بشكل مخالف مؤشراً على الظروف السياسية والأجتماعية و الاقتصادية الغير مستقرة حيثُ يتزايد مع الأزمات ويتراجع مع الأستقرار {٢} . أما فيما يخص
الأماكن الخضراء المخصصة للترويح والأستجمام لا أحد ينكر أن تحديد الأراضي المخصصة لحدائق عامة أو خاصة في وسط المدينة أنها لا تقل أهمية في وجودها عن الخدمات الصحية والتعليمية والرياضية والأجتماعية فهي رئة خضراء في منطقة حضرية مكتضة بالسكان وترتفع فيها نسبة الضجيج والضوضاء والغازات السامة من عوادم السيارات {٦} .
ونتيجة لتكدس المباني السكنية وأختلاط الأستعمالات الأخرى معها والأزدحام الشديد في أكثر الأحياء وأرتفاع نسبة الضجيج والضوضاء والصخب الناتج عن حركة السيارات وأصوات الباعة وأجهزة التسجيل يعزز ذلك الوضع الأمني السائد في المدينة والأنتشار الأمني مع محدودية ساعات الحركة وتقطيع أغلب الشوارع بالصبات الكونكريتية كل ذلك يؤدي الى التوتر والقلق وعدم الراحة لمواطني المدينة . فهذه الخدمات الترويحية لها دور كبير في الترويح عن سكان المدينة بوجه خاص ومجتمعها الحضري على وجه العموم ، وهذا عززه قول الرسول محمد "صلى الله علية وسلم " ((روحوا عن أنفسكم ، فإن القلوب تصدأ كما يصدأ الحديد)) ، وقال أيضاً ((ان لبدنك عليك حق ولأهلك عليك حق ، ولوطنك عليك حق فإعطِ كل ذي حقٍ حقهُ)).
لكن الذي حصل في مدينة الرمادي هو الأهمال السائد داخل المدينة أحياناً و التجاوز تارةً أخرى للمناطق المخصصة للتنزه والترويح " أي المناطق الخضراء " حيثُ حولت الى تجميع النفايات ومهجورة . أو تجاوز عليها المواطنين بالأستعمال الخاص والذي يتجول داخل المدينة لم يجد ألا بداية لأستغلال بعض المناطق ولكنها غير محمية حيثُ ترتادها الحيوانات السائبة لابل هناك بعض المحاولات لتوزيعها كقطع سكنية للمتنفذين و ذوي التأثير على أصحاب القرار .
أما التي هي حول المدينة على السدة " الكورنيش " بمحاذات نهر الفرات حيثُ قطعت الغابات الجميلة والتي كانت من أجمل مناطق الرمادي وحولت قسم منها الى أستغلال زراعي مؤقت أو دور سكنية والأدهى من ذلك بدأت تقام عليها المعامل و ورش صيانة السيارات وكراجات الغسل وتغير الزيت كل ذلك يشكل خطراً كبيراً على تلوث ماء النهر التي تلقى به الفضلات وكذلك تشويه المنظر الجميل لهذا الموقع الخلاب . والذي يمر بمدينة الرمادي من الداخل لم يشعر بأن المدينة تقع على نهرين حيثُ يجد أن المدينة تدير ظهرها لنهر الفرات وناظم الورار .
أما المنطقة الخضراء المخصصة من جسر الورار بأتجاه منطقة الخمسة كيلو فقد حولت بأكملها الى ورش صناعية ومخازن تجارية وأستعمال مغاير كلياً للمخطط له . وهذه بحد ذاتها تكفي أن تكون مجموعة متنزهات لأجل الخفيف عن المواطنين وقضاء أوقات الفراغ وكذلك أيام العطل الرسمية وقيام السفرات المدرسية والجامعات ايضاً . ويمكن القول أن الرئتين التي تتنفس منها مدينة الرمادي قد أستئصلت وأصبحت الأن تعيش على التنفس الاصطناعي داخل البيوت حيثُ وسائل التدفئة والتبريد التي هي الأخرى تئن وتنوح من ظلم الكهرباء التي كانت بمثابة ألسهل الممتنع والتي عززت نفسها كثيراً عنها .

أذن هنا يمكن القول إن هذا الأستخدام الترويحي ذو أهمية لاتقل عن أي أستخدام أخر في المدينة . وتشمل المناطق الخضراء الحدائق العامة والخاصة والمتنزهات والملاعب الرياضية والأماكن المكشوفة والسدود والبحيرات بجانب الملاعب الخاصة بالمدارس والجامعات والميادين ولا تقل في رأيي الوظيفة الترويحية عن الوظيفة الصحية بل هما متكاملان في الوظيفة والهدف . وتراعي معظم المدن العصرية الأستخدامات الترويحية كوظيفة أساسية .

إلأ أن التجاوز الجديد الذي بدأ يمارسه السكان الأن هو ألاستباق أو القفز على التصميم الأساسي الأخير . كما هو في الخريطة رقم (١) .

حيثُ نجد خارج مدينة الرمادي ب(١٠ _ ١٥) كم باتجاه طريق هيت والذي هو أتجاه توسع مدينة الرمادي البناء وتخطيط مساحات معينة والأستيلاء عليها وهذا العمل سوف يربك التخطيط مستقبلاً بأن يكون حجر عثرة أما تخطيط توسع المدينة وكذلك يربك توفر الخدمات وذلك عندما يصبح حقيقة واقعة يبدأ سكانه بالمطالبة بتوفير الخدمات وبما أنه بعيد عن المدينة والخدمات لذلك سوف يشكل عبئاً ثقيلاً على المدينة .
والتجاوز الأخر والنمو غير المنظم هو البناء في الأراضي الخصبة الزراعية وبدون تخطيط وبدون أجازة وقد شيدت مجموعة كبيرة من الدور الفخمة والفارهة لمن هو متمكن مادياً وأدارياً بحيثُ يصعب تنفيذ القرارات الحكومية عليه .
وبذلك يشكل خطراً على مخزن تزويد المدينة بالمنتجات الزراعية والحيوانية وكذلك مؤثراً على توفير الخدمات لمثل تلك الدور المتناثرة في تلك الحقول .
أما الحل الأمثل لتفادي فوضى الأستخدامات الأرضية والمختلطة هو وضع خطة شاملة للمدينة ونزاع الملكية ثم متابعة السلطة المحلية في المدينة لمنع البناء أو أقامة أستخدامات عشوائية حتى يكون موضع المدينة مخصص لتنفيذ الأستخدامات المتفق عليها من قبل السلطة المحليه وفريق العمل حسب خطتها الرئيسية .
أن تخصيص استعمالات الأرض بالمدن يتبع سياسة التخصيص كوسيلة لأيقاف تدهور البيئة وكأداة فعالة في تنفيذ مقررات الخطة الشاملة للمجتمعات الحضرية . وهذا التخصيص في جوهره ، لضبط وتحديد أستعمالات الأرض والمباني بالمدن بهدف وضعها في أسس أستعمالاتها .
وبذلك تقسم المدينة الى أحياء لكل منها أستعمالات معينة يحرم ماعداها بحيث يمنع أختلاط أوجه النشاطات المتعارضة .

خريطة رقم (١)
التصميم الأساسي لمدينة الرمادي

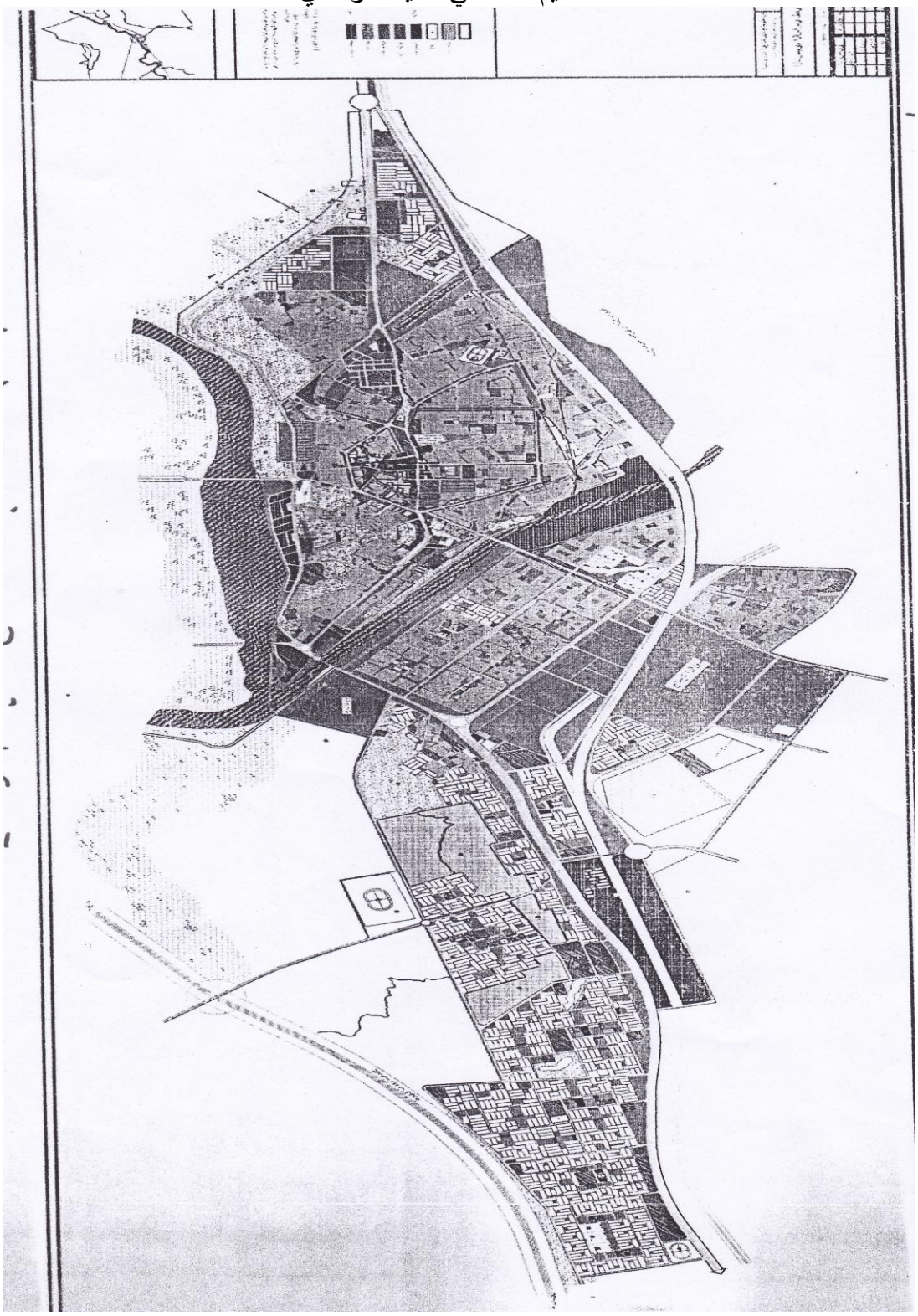

المصادر

١. الجمهورية العراقية _ وزارة الحكم المحلي . الدليل الأداري للجمهورية العراقية . الجز الأول / ١٩٨٩ _ ١٩٩٠ .
٢.الجمعية الجغرافية السورية _ المجلة الجغرافية . العدد ٢٦ / ٢٠٠٩ . السكن العشوائي في مدينة عنابة / د. محمد طسطاس .
٣. الدليمي _ د.محمد دلف الدليمي _ د. فواز الموسى _ دار الفرقان للغات / ٢٠٠٩
٤. الدليمي _ طه نايل الدليمي _ الوظيفة التجارية لمدينة الرمادي . رسالة ماجستير غير منشورة . جامعة بغداد .
٥. الأشعب _ خالص حسني الأشعب _ المقومات الظرورية للتصميم الأساسي . الجمعية الجغرافية العراقية . المجلد الحادي عشر / ١٩٩٠ .
٦. الشواروه _ د. علي سالم الشواروه _ جغرافية المدن _ جامعة القدس / ٢٠٠٤
٧. الموسوي _ مصطفى عباس الموسوي _ العوامل التأريخية لنشأة وتطور المدن الأسلامية _ دار الرشيد / ١٩٨٢.
٨. الهيتي _ د. صبري فارس الهيتي _ جغرافية المدن / الطبعة الاولى ٢٠١٠/ دار الصفاء للنشر والتوزيع / عمان _ الاردن .
٩. بحيري _ د. صلاح الدين بحيري _ قرارات في التخطيط الأقليمي / وجهة نظر جغرافية / دار الفكر المعاصر / بيروت ١٩٩٤ .
١٠. حسين _ د. عبد الرزاق عباس حسين _ نشأة مدن العراق وتطورها . بغداد مطبعة الرشاد / ١٩٧٧.
١١. حميدان _ د. علي سالم حميدان و د. محمود الحبيس _ جغرافية السكان . مدخل الى علم السكان طبعة ٢٠٠١ . دار الصفاء للطباعة والنشر / عمان .
١٢. جمهورية العراق _ وزارة التخطيط . هيئة التخطيط الأقليمي . مشاكل توزيع المدن العراقية وأثرها على التوزيع الأقليمي للمستوطنات . دراسة خاصة بوزارة التخطيط لسنة ١٩٨٩ .
١٣. شوقي _ المهندس صلاح شوقي _ أرتباط التخطيط القومي الشامل بتخطيط المدينة العربية . وقائع الحلقة الدراسية في التخطيط الأقليمي و التنمية الأجتماعية عام ١٩٧١ .
١٤. كمونة _ د. حيدر كمونة _ دور جهاز الشرطة البلدية في منع التجاوز على التصاميم الأساسية . للمدينة العراقية . مجلة قوى الأمن الداخلي . العدد ٤٩ _ ٥٠ بغداد / ١٩٨٣ .
١٥. لبيب _ د. علي لبيب _ جغرافية السكان . الثابت والمتحول . الدار العربية للعلوم . بيروت / ٢٠٠٤.
١٦. محافظة الأنبار _ دائرة التخطيط والمتابعة . الرمادي / ١٩٩٦ .
١٧. مؤسسة المساحة العسكريه _ بغداد / سنة ٢٠٠٦ .
١٨. وزارة التخطيط _ وحدة المساحة . العراق – بغداد / ٢٠٠٠ .
١٩. وزارة التخطيط _ هيئة التخطيط الأقليمي . تقيم مسيرة التخطيط المحلي . خطة بحوث الوزارة . دراسة رقم ٦٢١ . أب / ١٩٨٩ .
٢٠. وزارة التخطيط _ هيئة التخطيط الأقليمي . مبادىء ونظريات تخطيط المدن . أب / ١٩٨٦ .
٢١. وزارة التربية _ كتاب جغرافيه . بغداد / سنة ٢٠٠٢.